

من وزير الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار
إلى

N° 317

31/05/2021

الموضوع: حول معينات الكراء المدفوعة لفائدة ولاية نابل
المرجع: مكتوباكم الواردان بتاريخ 08 جانفي و 19 أفريل 2021

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبيكم المشار إليهما بالمرجع أعلاه أن المحكمة الإدارية تسوغت جزء من مقر على ملك المجلس الجهوي لولاية نابل لاستغلاله لمقر الدائرة الابتدائية بنابل وأنها دأبت على خلاص معالم الكراء باعتبار الأداء على القيمة المضافة وعلى اقتطاع الخصم من المورد بعنوان الأكرية. كما بينتم أنه ابتداء من سنة 2019 قامت مصالح ولاية نابل بمدكم بفواتير خالية من الأداء على القيمة المضافة وطالبتكم بعدم تطبيق الخصم من المورد على معينات الكراء المدفوعة لفائدتها. فطلبتكم بالتالي توضيحات في الموضوع.

جوابا، يشرفني إعلامكم بما يلي:

(1) في مادة الضرائب المباشرة

باعتبار أن المجالس الجهوية توجد خارج ميدان تطبيق الضريبة على الشركات كما تم ضبطه بالفصل 45 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، فإن معينات الكراء التي تدفعها المحكمة الإدارية لفائدة المجلس الجهوي التابع لولاية نابل لا تخضع للخصم من المورد المنصوص عليه بالفصل 52 من المجلة المذكورة.

(2) في مادة الأداء على القيمة المضافة

طبقا لأحكام العدد 12 من الفقرة II من الجدول "أ" جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة تنتفع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة خاصة عمليات تسويق محلات السكنى غير المؤثثة وتسويق العقارات الأخرى من قبل الجماعات المحلية.

وعلى هذا الأساس، تنتفع بالإعفاء من الأداء على القيمة المضافة عملية كراء العقار موضوع الإستشارة.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية
و دعم الإستثمار وبتفويض منه

المدير العام
للخدمات الإدارية
بمكتوبات الإستثمار
بمكتوبات الإستثمار